



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٨ / ٢ / ٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد مدحت العمود وعضوية كل من السادة القضاة فزروق محمد السماوي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد ياسان و محمد صائب الفاضلي و عبود صالح التميمي و ميخائيل شمشون و من كوركيين و حسين أبو أنسن المأثولين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

١. المميز : حسن هادي شخير – وكيله المحامي علي حسين السعيد .  
المميز عليهما : ١. وزير البلديات والأشغال العامة – إضافة لوظيفته وكياله  
الموظف الحفوق علي هاشم داود .  
٢. مدير بلدية علي الغربي – إضافة لوظيفته وكياله  
الموظف الحفوق عدي جبار نعمة .

#### الإتهام :

ادعى المدعي (المميز) لدى محكمة القضاء الإداري ان والده المتوفي هادي شخير منذ كان قد تقدم بطلب حال حياته إلى دائرة المدعي عليه التمييز عليه الثاني إضافة لوظيفته لتخصيص قطعة ارض سكنية له في سقظ رأسه عندما كان موافقاً في وزارة الاتصالات وقد خصصت له قطعة الارض المرشدة ٢٦/٣٠٧/٢ م/ الهورة / الضميريات الا ان وفاة والده قد حال دون تسجيل القطعة باسمه ولدى مراجعة المدعي للمدعي عليهما / إضافة لوظيفتيهما لتسجيل القطعة باسم لورثة رفضا ذلك فطلب دعوة المدعي عليهما إضافة لوظيفتيهما للمرافعة والحكم بإلزامهما بتسجيل قطعة الارض المذكورة باسم ورثة المتوفي هادي شخير منذ ،

كوٴ مارو عبوق  
داد كاى بالآى ئىقتىداى



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا  
٣/اتحادية/تمييز/٢٠١٠

ونتيجة المرافعة الحضورية الجارية وبعد ان حصر المدعى دعواه بالمدعى عليه الثاني إضافة لوظيفته وإبطال الدعوى بالنسبة للمدعى عليه الأول أصدرت المحكمة المذكورة بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٤ وبعد اضبارة ١٦٦/ ق / ٢٠٠٩ حكماً بفضى برد الدعوى للأسباب الواردة فيه وتحميل المدعى المصاريف وأتعاب المحاماة . ولعدم قناعة المدعى (التميز) بالحكم المذكور يادر الى تمييزه بالتحضه التمييزية المؤرخة ٢٠١٠/١/١٤ طلباً لنقضه للأسباب الواردة فيها .

#### القرار :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن تمييزي مقدم خارج المدة القانونية ذلك لان الحكم المطعون فيه كان قد صدر حضورياً في ٢٠٠٩/١٢/١٤ وطعن فيه وكمل التميز بتاريخ ٢٠١٠/١/١٤ ودفع الرسم في هذا التاريخ . وحيث ان حكم محكمة القضاء الاتاري قابل للطعن به تمييزاً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ به او اعتباره مبلغاً استناداً للتبليد (ثانياً/ب) من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل لذلك فان مدة الطعن التمييزي انتهت يوم ٢٠١٠/١/١٢ لان شهر كانون الأول (٣١) يوماً وحيث ان المسد المعينة لمراجعة طرق الطعن في القرارات ضمنية يترتب على عدم مراعاتها ونجاوزها منوط الحق في الطعن ونقضى المحكمة من نلفاء نفسها برد عريضة الطعن اذا حصل بعد انقضاء المدد القانونية ( المادة ١٧١ مرافعات مدنية )

كلمة جاري عيراق  
داد كاي باقي نيستجهادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا  
٣/اتحادية/تميز/٢٠١٠

وعليه قرر رد الطعن التمييزي وتحصيل التميز رسم التمييز وصدر القرار  
بالاتفاق في ٢٨ / ٢ / ٢٠١٠ .

الرئيس  
مهدي محمود

العضو  
طارق محمد الساسي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
اكرم طه محمد

العضو  
اكرم احمد بایان

العضو  
محمد صائب الناشبندی

العضو  
عزود صالح التميمي

العضو  
ميثاقبیل شمشون قاسی کورکوس

العضو  
حسين أبو المن

الشؤون القانونية

د. هادي  
م. هادي